

المحاضرة بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٦ الاثنين

باقي محاضرات مادة :

المحاسبة الحكومية والقومية (٢)

الفرقة الثالثة

(شعبة العربي – شعبة اللغة)

د/ حسن الموازيني

كلية التجارة – جامعة دمياط

العام الجامعي

٢٠٢٠/٢٠١٩

الفصل الثاني

المنهج المحاسبي القومي

مقدمة :

المنهج المحاسبي هو عبارة عن المراحل أو الخطوات الأساسية التي يجب إتباعها لتحقيق هدف أو أهداف معينة .

ويتكون المنهج المحاسبي في المحاسبة المالية من المراحل الأساسية التالية :

(١) التسجيل :

وفي هذه المرحلة ، يتم إثبات البيانات المتعلقة بالعمليات المالية أو الأحداث الاقتصادية في دفاتر الوحدة الاقتصادية ، ويجب أن يكون هذا الإثبات مؤيدا بدليل موضوعي يمكن مراجعته والتأكد من صحته .

(٢) التبويب :

وفي هذه المرحلة ، يتم تصنيف البيانات التي سبق تسجيلها في مجموعات ذات طبيعة متشابهة ومتجانسة وذلك في ضوء الغرض من التحليل وطبيعة العمليات المالية أو الأحداث الاقتصادية .

(٣) التلخيص :

وفي هذه المرحلة ، يتم بلورة البيانات التي سبق تصنيفها في مجموعات في صورة نتائج إجمالية مختصرة .

(٤) العرض :

وفي هذه المرحلة ، يتم عرض النتائج الإجمالية المختصرة في شكل قوائم .

وتتبع المحاسبة القومية – شأنها في ذلك شأن المحاسبة المالية – نفس المنهج السابق بمراحلها المختلفة وإن اختلفت في إجراءات تنفيذ هذه المراحل . وفي هذا الصدد ، يجب الإشارة إلي أن المحاسبة القومية لا تتضمن مرحلة التسجيل لأنها لا تعتبر مصدرا أوليا للبيانات ، إلا أنه يمكن اعتبار أن عملية تجميع هذه البيانات من مختلف المصادر بمثابة الوجه المقابل لمرحلة التسجيل .

وحيث أن المحاسبة القومية تسعى لقياس النشاط الاقتصادي علي المستوى القومي وعرض النتائج المترتبة علي مزاوله هذا النشاط في صورة محاسبية رقمية ، لذا فإن تحقيق هذا الهدف يجب القيام بثلاثة مراحل أو خطوات هي :

- (١) حصر الصفقات (المعاملات) الاقتصادية التي تتم في دائرة النشاط الاقتصادي وتبويبها في مجموعات متجانسة (أي ذات طبيعة واحدة) .
- (٢) ربط الصفقات التي سبق حصرها وتبويبها بوحدات الاقتصاد القومي .
- (٣) إعداد الحسابات والقوائم التي تصور نتائج ممارسة النشاط الاقتصادي لمختلف الصفقات، أو ما يطلق مخرجات نظام المحاسبة القومية .

وبناء على ما سبق ، يمكن القول أن وضع الأسلوب المنهجي في المحاسبة القومية موضع التطبيق العملي يتطلب إتباع المراحل التالية :

- (١) تبويب المعاملات أو الصفقات الاقتصادية .
- (٢) تقسيم وحدات الاقتصاد القومي .
- (٣) إعداد مخرجات نظام المحاسبة القومية .

ويقتصر هذا الفصل على شرح كل من المرحلة الأولى والثانية من خلال تخصيص مبحث مستقل لكل منها، أما بالنسبة للمرحلة الثالثة وهي إعداد مخرجات نظام المحاسبة القومية فسوف يتناولها الباب الثالث بالشرح .

المبحث الأول

تبويب الصفقات الاقتصادية

تمهيد :

يترتب علي التعامل أو التبادل في دائرة النشاط الاقتصادي القيام بصفقات (أو معاملات) اقتصادية متعددة ومتنوعة ، ولتحقيق أهداف المحاسبة القومية ، فإنه يتم تبويب (تصنيف) هذه الصفقات إلي عدة مجموعات متجانسة تتفق مع الهدف المطلوب تحقيقه .

ويستند نظام المحاسبة القومية في تبويب الصفقات (أو المعاملات) الاقتصادية إلي الأسس (أو المعايير) التالية :

- (١) الوظيفة الاقتصادية للصفقة .
- (٢) طبيعة الصفقة .
- (٣) تحقق أو حدوث الصفقة .
- (٤) النطاق القومي للصفقة .

ويوضح الشكل التالي تبويب الصفقات الاقتصادية طبقا لكل أساس من الأسس السابقة :

الوظيفة الاقتصادية للصفقة	طبيعة الصفقة	تحقق أو حدوث الصفقة	النطاق القومي للصفقة
١ - صفقات إنتاجية ، ٢ - صفقات استهلاكية ٣ - صفقات استثمارية	١ - صفقات حقيقية و صفقات مالية ، ٢ - صفقات وسيطة و صفقات نهائية ، ٣ - صفقات جارية و صفقات رأسمالية ٤ - صفقات دخلية و صفقات تحويلية	١ - صفقات فعلية ، ٢ - صفقات محتسبة	١ - صفقات محلية ، ٢ - صفقات خارجية

وفيما يلي نتناول بالتفصيل تبويب الصفقات أو المعاملات الاقتصادية طبقا لكل أساس من الأسس

السابقة :

(١) الوظيفة الاقتصادية للصفقة :

طبقا لهذا الأساس ، يتم تبويب الصفقات إلي الأنواع التالية :

- صفقات إنتاجية .
- صفقات استهلاكية .
- صفقات استثمارية .

(أ) صفقات إنتاجية :

وهي تلك الصفقات التي يترتب عليها خلق قيمة أو منفعة جديدة أو إضافة جديدة إلي قيمة أو منفعة قائمة .

(ب) صفقات استهلاكية :

وهي تلك التي تتعلق باستخدام جزء من الإنتاج في تلبية احتياجات الاستهلاك النهائي .

(ج) صفقات استثمارية :

وهي التي تتعلق بتكوين رأس المال أو الاستثمار سواء في شكل إضافات إلي الأصول الثابتة أو إضافات إلي المخزون السلعي بكافة أنواعه .

(٢) طبيعة الصفقة :

وطبقا لهذا الأساس ، يتم تبويب الصفقات إلي عدة مجموعات هي :

- صفقات حقيقية و صفقات مالية .
- صفقات وسيطة و صفقات نهائية .
- صفقات جارية و صفقات رأسمالية .
- صفقات دخلية و صفقات تحويلية .

(أ) صفقات حقيقية و صفقات مالية :

• الصفقات الحقيقية : هي تلك التي تتعلق بتداول السلع والخدمات بين وحدة وأخرى وذلك لمختلف الأغراض ، أي سواء كان هذا التداول يتعلق بالإنتاج أو الاستخدام لإشباع رغبات المستهلك النهائي أو لتكوين الطاقة الإنتاجية .

- **أما الصفقات المالية :** فهي تلك التي تعكس تمويل عمليات تداول السلع والخدمات ، لذلك فهي تتضمن انتقال النقود أو الأدوات المالية المختلفة بين وحدة وأخرى ، كما تتضمن العمليات المتعلقة بالإقراض والاقتراض .

ولإيضاح الفرق بين هذين النوعين من الصفقات : نفترض علي سبيل المثال ، أن سلعة معينة انتقلت من وحدة إلي أخرى بالبيع ، فإن هذه العملية تعتبر صفقة حقيقية . فإذا قامت الوحدة المشترية لهذه السلعة بسداد قيمتها إلي الوحدة البائعة ، فإن هذه العملية تعتبر صفقة مالية سوا تم السداد نقدا أو بأي وسيلة من وسائل السداد الأخرى .

(ب) **صفقات وسيطة و صفقات نهائية :**

- **الصفقات الوسيطة :** هي تلك التي تتعلق بالمنتجات التي تستخدم داخل الجهاز الإنتاجي في إنتاج منتجات أخرى في نفس الفترة . بمعنى أن هذه الصفقات لا تحدث أي تأثير علي قيمة الناتج النهائي ، حيث تظهر دائنة في حسابات الوحدة الإنتاجية البائعة ومدينة في حسابات الوحدة المشترية .

- **أما الصفقات النهائية :** فإنها تتمثل في كافة المنتجات التي تخرجها وحدات الجهاز الإنتاجي خلال الفترة أما لاستخدامها في إشباع احتياجات الاستهلاك النهائي للأفراد أو لتكوين طاقة إنتاجية في شكل إضافات إلي الأصول الثابتة أو لإضافتها إلي المخزون السلعي .

(ج) **صفقات جارية و صفقات رأسمالية :**

تفرق المحاسبة القومية – شأنها في ذلك شأن المحاسبة المالية – بين الصفقات الجارية والصفقات الرأسمالية :

- **فالصفقات الجارية :** هي تلك التي تتعلق بالنشاط الجاري أو الإنتاجي خلال الفترة .
- **أما الصفقات الرأسمالية :** فإنها تنصب علي العمليات الرأسمالية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي خلال فترة مقبلة أو سابقة .

وفي هذا الصدد ، يجب ملاحظة أن الصفقة قد تكون جارية أو رأسمالية من وجهة نظر طرفيها معا، كما قد تكون جارية لأحد الطرفين المتعاملين ورأسمالية للطرف الأخر . وعلي ذلك، يمكن تبويب الصفقات الجارية والرأسمالية علي النحو التالي :

- **صفقات جارية من وجهة نظر طرفيها معا .** ومن أمثلة هذه الصفقات: سداد الأجور لقوة العمل بالوحدة الاقتصادية ، فهذه تمثل صفقة جارية بين الوحدة الاقتصادية وقوة العمل بها خلال الفترة الجارية لأنها تتعلق بالنشاط الإنتاجي الجاري للوحدة الاقتصادية عن هذه الفترة .

- صفقات رأسمالية من وجهة نظر طرفيها معا . ومن أمثلة هذه الصفقات : بيع إحدى الوحدات الاقتصادية لأصل ثابت تملكه لوحة اقتصادية أخرى لاستخدامها في مزاول نشاطها ، فهذه الصفقة تعتبر رأسمالية من وجهة نظر الوحدتين البائعة والمشتري .

- صفقات جارية لأحد الطرفين ورأسمالية للطرف الآخر . فهذه الصفقات تعد ذات طبيعة مزدوجة ، ومن أمثلتها : قيام شركة النصر للسيارات ببيع سيارة أتوبيس لهيئة النقل العام ، فهذه الصفقة تعبر جارية من وجهة نظر شركة النصر وتعتبر رأسمالية من وجهة نظر هيئة النقل العام أو بعبارة أخرى تعتبر الصفقة : جارية في دفاتر البائع ورأسمالية في دفاتر المشتري . وعلي العكس من ذلك قد تكون الصفقة : رأسمالية من وجهة نظر الوحدة البائعة وجارية من وجهة نظر الوحدة المشتري ، مثل ذلك قيام إحدى الوحدات الإنتاجية ببيع قطعة أرض فضاء مملوكة لها إلي وحدة اقتصادية أخرى تقوم بتقسيم الأراضي وبيعها مجزأة .

(د) صفقات دخلية و صفقات تحويلية :

• **فالصفقات الدخلية :** هي تلك التي تتعلق بالدخول الناشئة عن استخدام عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية والتي تتمثل في : الأجور ، والإيجارات ، والفوائد ، والأرباح (الفائض) . فهذه الصفقات تعكس العلاقة بين وحدات النشاط الإنتاجي والوحدات التي تقدم لها خدمات عناصر الإنتاج أي أصحاب عوامل الإنتاج .

• **أما الصفقات التحويلية :** فإنها تلك التي تنصب علي العمليات التي تتم من جانب واحد فقط أي دون أن يكون لها مقابل مباشر من الجانب الآخر ، مثال ذلك الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة أو الإعانات والمنح والمساعدات التي تمنحها الدولة .

(٣) تحقق أو حدوث الصفقة :

طبقا لهذا الأساس ، يتم تبويب الصفقات إلي الأنواع التالية :

- صفقات فعلية .
- صفقات محتسبة .

(أ) صفقات فعلية :

وهي تلك التي تحدث بالفعل بين طرفين حقيقيين ، مثال ذلك أن تباع الوحدة الاقتصادية منتجاتها إلي المستهلكين .

(ب) صفقات محتسبة :

هي تلك التي تتم بين طرفين افتراضيين هما في الحقيقة واحد ولنفس الشخص ، مثال ذلك الإيجار المحتسب مقابل سكن المالك لعقاره أو الفوائد المحتسبة مقابل استخدام مالك المنشأة لرأسماله في نشاطه التجاري أو الصناعي . فالطرفين المتعاملين في مثل هذه الصفقات هما واحد ولنفس الشخص أي مالك العقار أو صاحب رأس المال .

(٤) النطاق القومي للصفقة :

طبقاً لهذا الأساس ، يتم تبويب الصفقات إلى الأنواع التالية :

- صفقات محلية .
- صفقات خارجية .

(أ) صفقات محلية :

هي تلك التي تتم بين وحدات تنتمي جميعها للدولة ، ومن أمثلة هذا النوع من الصفقات : دفع الدول أجور لقوة العمل الوطنية مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية داخل الدولة أو شراء أفراد المجتمع منتجات محلية .

(ب) صفقات خارجية :

هي تلك التي بين وحدات تنتمي للدولة وبين وحدات تنتمي لدولة أو دول أخرى ، ومن أمثلة هذه الصفقات : دفع الدولة أجور لقوة العمل الأجنبية مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية داخل الدولة .

ومن العرض السابق ، للأنواع المختلفة من الصفقات (أو المعاملات) الاقتصادية يتضح لنا ما يلي:

(أ) أن كل مجموعة متجانسة من الصفقات تكشف عن جانب معين من جوانب النشاط الاقتصادي حيث أن:

١- الصفقات الإنتاجية والاستهلاكية والاستثمارية تصور الأبعاد المختلفة للنشاط الاقتصادي من حيث أنه : إنتاج تم تحقيقه خلال الفترة ، ثم التصرف في هذا الإنتاج علي مختلف أوجه الاستخدام .

٢- الصفقات الحقيقية تهتم بدورة الإنتاج والتوزيع ، بينما الصفقات المالية تصور كيفية تمويل هذه الدورة .

٣- الصفقات الجارية تعبر عن نتائج النشاط الجاري لوحدات الاقتصاد القومي خلال الفترة محل القياس ، بينما الصفقات الرأسمالية تعبر عن حجم الأصول الرأسمالية التي تم تكوينها خلال نفس الفترة .

٤- الصفقات المحاسبية تعكس العمليات الضمنية التي تمثل جزءاً هاماً من الناتج القومي خلال الفترة محل القياس .

٥- التمييز بين الصفقات المحلية والصفقات الخارجية تعكس مدى ارتباط الاقتصاد القومي باقتصاديات الدول الأخرى .

(ب) أن تبويب الصفقات علي النحو السابق ، يحتل مكانة هامة في نظام المحاسبة القومية حيث أنه يساعد علي إعداد الصور المختلفة للمحاسبة القومية :

(١) ففي حسابات الدخل والناج القومي : حيث يكون الهدف هو تقدير الإجماليات القومية للنشاط الاقتصادي ، نجد أن دراسة الصفقات الإنتاجية والاستهلاكية والاستثمارية والصفقات المحتسبة هي التي تحقق هذا الهدف .

(٢) وفي جداول المدخلات والمخرجات : حيث يكون الهدف هو تقدير درجة التشابك والتداخل بين الوحدات الإنتاجية في الاقتصاد القومي، نجد أن دراسة الصفقات الوسيطة هي التي تحقق هذا الهدف .

(٣) وفي جداول التدفقات المالية : حيث يكون الهدف هو تتبع الموارد المالية من حيث مصادر الحصول عليها وأوجه استخدامها ، نجد أن دراسة الصفقات المالية هي التي تحقق هذا الهدف .